جامعـة بنهـــا
كلية التجارة–قسم المحاسبة

تفعيل دور حوكمة الشركات فى بيئة القطـاع المصرفى للحد من مخاطر الإئتمان فى ضوء مقررات لجنة بازل
"دراسة ميدانية"

بحث مقدم

للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

إعداد

الباحث: شريف ابراهيم على حسن العطرونى

معيد بقسم المحاسبة

إشـراف

أ.د/ طارق عبدالعظيم أحمد

أستاذ المحاسبةوالمراجعة بالكلية– رئيس قسم المحاسبة السابق

وعميد كلية التجارة الأسبق

د/ صلاح محمد محمود كامل
مدرس المحاسبة بالكلية

د/ سامى محمد محمود غنيمى
مدرس المحاسبة بالكلية

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

((.. سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم))

صدق الله العظيم

(آية ٣٢ من سورة البقرة)

الإهداء

إلى رسول الله **(صلى الله عليه وسلم)** الذى قال: أمك ثم أمك ثم أمك.....ثم أبوك.

إلى روح والدى الغالية.....رحمه الله.

إلى أخى الأكبر.....طاقة النور فى عالم الظلام.

إلى أساتذتى الأجلاء ..... عرفانا ووفاء بجل قدرهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام علي معلم البشرية سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم ، سبحانك يا رب لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .

يسجد الباحث لله سبحانه وتعالي حامدا وشاكرا لأنعمه التي من بها عليه وأعانه علي استكمال البحث والدراسة وانعم عليه بكوكبه من الأساتذة الأجلاء من المشرفين وأعضاء لجنة المناقشة والحكم .

أما بعد فما أسهل وأجمل كلمات الشكر والإمتنان ، إلا أنني حينما جلست لأكتب كلمة شكر لواحد من صاحب الفضل علي الباحث توقفت كثيرا عند كل كلمة اكتبها آملا في أن تسعفني مفردات اللغة في إيجاد كلمات أكثر تعبيرا عن هذا الشكر وذلك الأمتنان ، فمهما كتبت فلن أستطيع أن أوفيه حقه ولذلك فلا يسع الباحث إلا أن يتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لأستاذه العظيم الأستاذ الدكتور / طارق عبد العظيم أحمد أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية – رئيس قسم المحاسبة السابق – وعميد كلية التجارة الأسبق علي عظيم رعايته وتشجيعه المستمر للباحث وتفضله بالإشراف علي الرسالة منذ كونها فكرة تدور في ذهن الباحث وصولا إلي إتمامها ، فقد كان لعلمه وملاحظاته وأرائه وتوجيهاته الفضل في إنجاز هذا البحث ووضعه في إطاره العلمي الصحيح وقد تعلم الباحث منه الكثير في المجالات العلمية والبحثية والأخلاقية وهذا غير مستغرب علي أستاذ عظيم وهو الدكتور / طارق عبد العظيم أحمد الذي لم يبخل بعلمه ووقته علي الباحث ، وكان ولازال خير مثال لأفضل مشرف يتمني أي باحث أن يتعلم علي يده ، فجزاه الله عن الباحث خير الجزاء .

ويتوجه الباحث كذلك بالشكر والتقدير للدكتور/ صلاح كامل ، مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة بنها علي تفضله بالإشراف علي الرسالة فقد كان لعلمه وخلقه أثر بالغ في إثراء البحث .

ويتوجه الباحث كذلك بالشكر والتقدير للدكتور/ سامي محمد محمود غنيمي ، مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة بنها علي تفضله بالإشراف علي الرسالة كان له أثر بالغ في إثراء البحث .

كما يتوجه الباحث كذلك بالشكر والتقدير للعالم الجليل ورمز من رموز المحاسبة الأستاذ الدكتور / محمد تمراز ، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة حلوان علي تفضله بالموافقة علي مشاركته في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة رغم مسؤولياته الكبيرة وإرتباطاته الكثيرة .

ويتوجه الباحث كذلك بالشكر والتقدير العميق للأستاذ الدكتور / فاروق جمعة عبد العال ، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة بنها علي تفضله بالموافقة علي عضوية لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة ويتطلع الباحث إلي مناقشاته وتوجيهاته والتي سيتعلم الباحث منها الكثير . كما يطيب للباحث أن يتقدم بالشكر والعرفان لأسرة الدراسات العليا بالكلية وللعاملين بمكتبة الكلية وكذلك العاملين بمكتبات الجامعات التي زارها الباحث اثناء إعداد الرسالة .

وأخيرا فإن الباحث يشرفه أن يضع هذه الرسالة بين يدي أساتذته الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة ليتعلم ويستزيد من علمهم ويستفيد من توجيهاتهم وإرشاداتهم وملاحظاتهم علي الرسالة والتي ستساهم في إكمال ما في الرسالة من نقص وتصويب ما بها من خطأ داعيا الله تعالي لهم بوافر الصحة والسعادة وأن ينعم عليهم بمزيد من العلم .

الباحث

المحتويات

المسلسل	المحتويات	الصفحات
	المقدمة	أ - ذ
١	**الفصل الأول: مخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي**	١
١/١	• **المبحث الأول : مفهوم مخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي**	٢
١/١/١	• كيف يدار العمل المصرفي	٣
٢/١/١	• ماهية الإئتمان المصرفي	٤
٣/١/١	• معايير منح الإئتمان	٦
٤/١/١	• التعريف بمخاطر الإئتمان المصرفي	٩
٥/١/١	• أسباب الديون المتعثرة لدي الجهاز المصرفي	١٠
٦/١/١	• تصنيف القروض	١٤
٢/١	• **المبحث الثاني : الدراسات السابقة**	١٦
١/٢/١	• دراسة (Haigh & Timothy , 1997)	١٦
٢/٢/١	• دراسة (Angbazo , 1997)	١٦
٣/٢/١	• دراسة (Moonen , 1999)	١٧
٤/٢/١	• دراسة (Fouling , 1999)	١٨
٥/٢/١	• دراسة (Bethell , 2001)	١٨
٦/٢/١	• دراسة (Persoud , 2001)	١٩
٧/٢/١	• نقاش أجراه (Ed blount , 2001) في جمعية البنوك الأمريكية ، مع Doniele Nouy السكرتير العام للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسوية الدولي في سويسرا	١٩
٣/١	• **المبحث الثالث : آليات حل مشكلات التعثر في البنوك**	٢٧
١/٣/١	• آليات حل مشكلات التعثر في البنوك	٢٩
٢/٣/١	• تغيير خريطة الجهاز المصرفي في مصر	٤٦
٢	**الفصل الثاني : المقررات الرقابية للجنة بازل وأثرها علي الحد من مخاطر الإئتمان**	٥٠
١/٢	• **المبحث الأول: الإطار القديم لإتفاقية بازل ١٩٨٨**	٥٢
١/١/٢	• مفهوم كفاية رأس المال وإتفاقية بازل	٥٣
٢/١/٢	• تعريف رأس المال من وجهة نظر لجنة بازل	٥٦
٣/١/٢	• تصنيف دول العالم من حيث المخاطر	٦١
٤/١/٢	• أهداف تطبيق معيار كفاية رأس المال	٦٤
٥/١/٢	• الإنتقادات الموجهة لتطبيق معيار كفاية رأس المال	٦٧
٢/٢	• **المبحث الثاني: الإطار الجديد للجنة بازل ومعدل كفاية رأس المال لبازل**	٦٨
١/٢/٢	• أساليب قياس المخاطر الإئتمانية	٧٠
٢/٢/٢	• التعريف بالإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال ١٩٩٩	٧٣
٣/٢/٢	• أهم الإختلافات بين مقررات الإطار القديم ومقررات الإطار الجديد	٧٤
٤/٢/٢	• هيكل الإطار الجديد ودعائمه الأساسية	٧٦

٣/٢	• **المبحث الثالث: أثر إطار كفاية رأس المال علي الجهاز المصرفي المصري**	٨٨
١/٣/٢	• المقترحات الجديدة بين التأييد والمعارضة	٨٩
٢/٣/٢	• مدى ملائمة معيار كفاية رأس المال الجديد للبنوك المصرية	٩٣
٣	**الفصل الثالث : دراسة تحليلية لتقييم آثار العلاقة بين مقررات لجنة بازل وحوكمة الشركات للحد من مخاطر الإئتمان**	٩٧
١/٣	• **المبحث الأول : القواعد الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات**	٩٩
١/١/٣	• مفهوم وتعريف حوكمة الشركات	١٠٠
٢/١/٣	• محددات الحوكمة	١٠٢
٣/١/٣	• أهمية الحوكمة والأسباب الداعية الي تطبيقها	١٠٣
٤/١/٣	• أهداف الحوكمة	١٠٤
٥/١/٣	• مبادئ الحوكمة	١٠٥
٦/١/٣	• التجارب الدولية في مجال التطبيق العملي لحوكمة الشركات	١٠٨
٧/١/٣	• حوكمة الشركات في مصر بين النظرية والتطبيق	١١٤
٢/٣	• **المبحث الثاني : الحوكمة والقطاع المصرفي**	١١٧
١/٢/٣	• أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي	١١٨
٢/٢/٣	• العلاقة المزدوجة بين القطاع المصرفي والحوكمي	١١٩
٣/٢/٣	• مبررات التركيز علي الحوكمة في البنوك التجارية بصفة خاصة أكثر من غيرها من منشأت	١٢٤
٤/٢/٣	• تدعيم الحوكمة في المؤسسات المصرفية	١٢٤
٥/٢/٣	• العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي	١٢٥
٣/٣	• **المبحث الثالث : دور لجنة بازل بخصوص الحوكمة في مجال البنوك والتأكيد علي أهميتها في هذا القطاع للحد من مخاطر الإئتمان**	١٣١
١/٣/٣	• تأكيدات لجنة بازل عن أهمية الحوكمة في مجال البنك	١٣٢
٢/٣/٣	• إجراءات منح الإئتمان وعناصر الدراسة الإئتمانية في ظل مفهوم الحوكمة طبقاً لمقررات لجنة بازل	١٣٣
٣/٣/٣	• العلاقة بين الأزمة المالية الدولية الحالية مع آليات الحوكمة في ضوء مقررات لجنة بازل	١٤١
٤	**الفصل الرابع : دراسة ميدانية**	١٤٨
١/٤	• **المبحث الأول : الإطار العام لموضوع الإستقصاء**	١٤٩
١/١/٤	• منهج الإستقصاء	١٤٩
٢/١/٤	• العلاقات التي يغطيها الإستقصاء	١٥٠
٣/١/٤	• الأساليب الإحصائية المستخدمة	١٥٢
٢/٤	• **المبحث الثاني : الموضوعات التي يختبرها الإستقصاء**	١٥٥
١/٢/٤	• المجموعة الاولى	١٥٥
٢/٢/٤	• المجموعة الثانية	١٥٥
٣/٢/٤	• المجموعة الثالثة	١٥٦

٣/٤	• **المبحث الثالث : النتائج التي انتهي إليها الإستقصاء**	١٥٨
١/٣/٤	• عينة الدراسة	١٥٨
٢/٣/٤	• قياس الصدق والثبات	١٦٠
٣/٣/٤	• تحليل الفروض	١٦٥
٤/٤	• **المبحث الرابع : خلاصة الدراسة التطبيقة**	١٩٢
	الخلاصة والنتائج والتوصيات	١٩٤-١٩٩
	أ- الخلاصة	١٩٤
	ب- النتائج	١٩٦
	ت-التوصيات	١٩٩
	مراجع البحث	٢٠٠-٢١٥
	ملاحق البحث	أ - ط
	• ملحق رقم ١	أ – ز
	• ملحق رقم ٢	س - ط

مقدمة البحث

مقدمة البحث

يعتبر القطاع المصرفى أحد المكونات الرئيسية والحيوية فى اقتصاد أى دولة ،لأنه يوفر التمويل اللازم لمؤسسات الأعمال بجانب تقديم الخدمات المصرفية المختلفة إلى قطاع عريض من المواطنين ، كما أنه يقع عليه عبء توفير الإئتمان والسيولة للحكومات فى الظروف الأقتصادية الصعبة . (١)

ولقد تأثر القطاع المصرفى بآثار الأزمات المآلية فى دول جنوب شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة والتى أمتد أثرها لباقى `دول العالم نظرا لما للقطاع المصرفى من حساسية شديدة لهذه المتغيرات ويرى الباحث أن هذه التغيرات قد أثرت على القطاع المصرفى وأدائه وما به من نظم محاسبية وإدارية وذلك لما ترتب عليها من منافسة شديدة وما أضافته هذه المتغيرات من اتجاهات جديدة لأهدافه والأنشطة التى يقدمها بشكل يفرض على الإدارة تطوير تقنياتها واستراتيجياتها لضمان استمرارها وتحقيق النمو لها. (٢)

ولمواكبة التطورات العالمية فكان لا بد من وجود نوع من أنواع الرقابة على هذا القطاع ، ومن هنا تشكلت لجنة بازل " للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية "

Basle committee on Banking Regulations and Supervisory Practices

فى نهاية عام ١٩٧٤ ، من مجموعة الدول الصناعية العشر (Group of Ten, G-10)وتتكون المجموعة من كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ،اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية .

Bank of International Settlements

(والذى يعمل منذ عام ١٩٣٠م فى مجال تنمية التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء وتقديم تسهيلات ائتمانية للعمليات المآلية الدولية ، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها فى مدينة بازل (Basle) بسويسرا وهو مقر بنك التسويات الدولية [٣] .

وقد تأسست لجنة بازل فى ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك فى تحصيلها والتى منحتها البنوك العالمية وبوجه خاص البنوك الأمريكية ، بالإضافة إلى اشتداد المنافسة القوية من البنوك اليابانية بتدنى رؤوس أموالها بالمقارنة بالبنوك الغربية.

وقد تم إقرار اتفاقية بازل (Basle Accord) فى يوليو ١٩٨٨م بهدف تحقيق توافق دولى فى الأنظمة الرقابية الحاكمة لكفاية رأس المال فى المصارف الدولية ، وذلك بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال كحد

---

[1]) AICPA, American Institute of Certified Public Accountant, Humphrey H. Nash, "Accounting in Banks for the Future", Abstract, pp. 20, 2005.

[2]) IRFA, International Review of Financial Analysis, Shams Pathan – Michael Skully, J. Wichkramanayake, "Reforms in bank governance: The aftermath of the Asian Financial crisis", pp. 18, May 2006.

٣) د. نبيل حشاد : دليلك إلى اتفاق بازل ٢، (المضمون ، الأهمية ، الأبعاد) ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٤م .

أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولاً من ناحية والأصول والإلتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان من ناحية أخرى على ألا تقل النسبة عن ٨% بنهاية عام ١٩٩٢م ، حيث تتطلب لجنة بازل تطبيق المعيار التالى:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان}} \geq ٨\%$$

– ونظرا لأهمية هذا الموضوع قام البنك المركزى المصرى باتخاذ عدد من الإجراءات فى ضوء القواعد الأساسية التى أقرتها لجنة بازل حيث يتضمن الإطار القانونى والتنظيمى والرقابى لعمل البنك المركزى المصرى وضع قواعد للرقابة على عمل القطاع المصرفى، تشمل تحديد حجم ومجال نشاط كل بنك ونسبتى السيولة والإحتياطى ومراقبة تطبيق معيار كفاية رأس المال ٠

وقد قرر البنك المركزى المصرى زيادة هذه النسبة من ٨% إلى ١٠% مطالباً البنوك بالألتزام بها فى موعد أقصاه ٣٠ مارس لسنة ٢٠٠٣ ٠

وهذه الإجراءات تهدف إلى تحقيق السلامة المصرفية بالحد من المخاطر التى قد يتعرض لها القطاع المصرفى (١)

ومن هنا تبدو الاستفادة من ممارسة حوكمة الشركات والتى تتمثل فى مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية٠

فالحقيقة التى بدأت تفرض نفسها الآن على الساحة العالمية هى أن ممارسة حوكمة الشركات تقلل من حجم المخاطر التى يتعرض لها القطاع المصرفى ،وخاصة أن التجارب الأخيرة على المستوى العالمى أظهرت أن ضعف الحوكمة فى النظم المصرفية كاد أن يؤدى إلى تدمير الأقتصاديات القومية بشكل خطير.(٢)

فقدأكد تقرير لمؤسسة "ميريل لينش" الاستثمارية ان الأقتصاد الامريكي قد دخل فعلا في حالة من الكساد. حيث أن أكثر من مليون أمريكي فقدوا منازلهم المرهونة جراء أسوأ أزمة إسكان واجهتها الولايات المتحدة منذ الكساد الكبير الذي ضرب البلاد في عام ١٩٢٩، والذي ادى الى هبوط في اسعار الاسهم في

---

١) د/ منير إبراهيم هندى : الفكر الحديث فى إدارة المخاطر – الهندسة المالية بإستخدام التوريق والمشتقات ، الجزء الثانى ، منشأة المعارف – الإسكندرية ، ٢٠٠٣ م، ص١٤

2)Maureen N., "Corporate Governance and Client investing", Journal of Accountancy, January, 2004.p.41

الاسواق العالمية، ويؤكد هذا التقرير ان الولايات المتحدة تشهد اولى شهورها على طريق الركود الأقتصادي.الا ان هذه الرؤية، وان كانت تصدر عن مؤسسة مآلية مرموقة، الا انها قضية خلافية حيث لاتتفق معها مؤسسات مآلية اخرى بالولايات المتحدة.ولو تتبعنا أصل هذه المشكلة لوجدنا أنها ترجع الى دورات الزيادة والهبوط في اسعار قطاع العقار الامريكي والتى اغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الامريكي، ما ادى الى نشر مخاطر ها على نطاق اوسع .وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الامريكي وازمة القروض العقارية السيئة فيه تتردد اصداؤها في انحاء العالم وتقود الى انكماش ائتماني تطلب تدخل البنوك المركزية، خاصة في اوروبا، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي. ([1])

طبيعة المشكلة :

يعمل القطاع المصرفى على تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال القيام بمهامه وهو بهذا يواجه مخاطر ائتمان كبيرة فى عمله لذلك فإنه من الضرورى له أن يقوم بقياس هذه المخاطر وتحديدها وتقليلها قدر الإمكان من أجل تحقيق معدل العائد المقبول والعمل على الموازنة بين العائد والمخاطرة ولذلك فإن القطاع المصرفى يأخذ بعين الاعتبار جوانب السيولة والأمان والربحية فى اتخاذه لأى قرار استثمار .

وبناءاً على ذلك فإن ممارسة حوكمة الشركات الفاعلة داخل القطاع المصرفى تتمركز على أبعاد مختلفة إلا أن الاهتمام يكون على بعدين أساسيين هما العائد والمخاطر ، ويكون الأداء المالى للقطاع المصرفى جيداً عندما تكون ربحية هذا البنك أكبر ما يمكن ومخاطره أقل ما يمكن .ولأن قبول العائد المرتفع يصاحبه قبول مخاطر مرتفعة وهكذا فإن هدف أى بنك هو تعظيم ثروة الملاك ولأجل ذلك يحاول البنك زيادة أرباحه من خلال الخوض فى استثمارات مربحة ولكن هذا يزيد من حجم المخاطر الإئتمانية التى يتعرض لها البنك لأن التوسع فى الاستثمار قد يؤدى إلى نقصان السيولة على سبيل المثال ([2]) .

وتعتبر فعآلية ممارسات حوكمة الشركات فى القطاع المصرفى أحد أهم العوامل التى تؤثر على ربحيته حيث تتأثر ربحية البنك بالقدرة على الموازنة بين العائد والمخاطر وكيفية زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف وكذلك أسعار الفائدة حيث تزداد ربحية القطاع المصرفى كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض وكلما انخفضت على الودائع .

---

[1]) Reed ,D.,"Corporate Governance Reforms In credit crisis, Journal Of Business Ethics, Sep2008,P.26

٢) د/نصر الدين محمد على هندى ، "نحو زيادة فعالية دور المراجعة الإدارية فى البنوك المصرية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج – جامعة جنوب الوادى ، المجلد السادس عشر – العدد الثانى ، ديسمبر ٢٠٠٢، ص٣٠-٣٥

لكل ما سبق كان لا بد من العمل على صياغة مفهوم حوكمة الشركات بما يكفل توفير فرصة افضل تسعى إلى تحقيق أهداف المساهمين وأصحاب المصلحة فى المنظمة،ومن ناحية أخرى يفى بما يطلبونه من معلومات وأن يتاح لهم فرصة فى التأثير على إدارة المنظمة ومراقبتها.

وقد تواجد هذا المطلب فى ظل مفهوم حوكمة الشركات الذى يتضمن مجموعة من المبادئ تستهدف توفير إجراءات رقابة داخلية فعالة وأدوات ضبط وتشريعية خارجية صارمة . ولعل أهم هذه المبادئ تلك المبادئ التى أصدرتها منظمة التعاون الأقتصادى والتنمية OECD بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتتناول مجالات خمسة :([1])

(١) حقوق المساهمين ، (٢) المعاملة المتساوية للمساهمين ، (٣) دور أصحاب المصلحة فى حوكمة الشركات ، (٤) الإفصاح والشفافية ، (٥) مسئوليات مجلس الإدارة .

وقد أصدرت منظمة التعاون الأقتصادى والتنمية هذه المجموعة من المبادئ عام ١٩٩٩ ، ثم أصدرتها فى إصدار جديد فى ٢٠٠٤ بناءاً على طلب من وزراء المنظمة فى عام ٢٠٠٢ ([2]).

ويرى الباحث أنه إذا كنا لا نستطيع تحاشى مخاطر الإئتمان بالمرة حيث أن التعرض للنتائج المترتبة على منح ائتمان والمرتبطة بعدم اليقين هو حديث عن احتمالات وقوعها والنتائج المترتبة عليها وأساليب مواجهتها، فإن من الممكن إدارة مخاطر الإئتمان بما يسمح بفهم أفضل لظروف عدم اليقين ووضع أفضل الخطط للتقليل من آثار هذه الظروف واستغلال ما تنطوى عليه من فرص إيجابية .

والحد من مخاطر الإئتمان يبدأ بأسلوب جيد لحوكمة الشركات كما أن هذه الإدارة وأساليب المراجعة بها تساعد فى انجاح تطبيق هذه الحوكمة ولكن تحقيق ذلك يتطلب درجة عآلية من الشفافية وهذه بدورها تعد

---

2) Reed,D.,:Corporate Governance Reforms in Developing Countries,Journal of Business ethics ,No.37 ,2004.p.265

٢) أ.د عبد الحميد عبد المنعم عقدة ، المراجعة وإدارة المخاطر فى ظل مفهوم الحوكمة ، المؤتمر العلمى الخامس " حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية " ، الجزء الأول ، جامعة الاسكندرية ٨-١٠ سبتمبر ٢٠٠٥

ثمرة مباشرة للتطبيق الجيد للحوكمة ونجد أن دول الاتحاد الأوروبى قد ألزمت بدءا من عام ٢٠٠٥ كل شركة وكل مجموعة من الشركات العاملة فيها بالإفصاح عن المخاطر وأوجه عدم اليقين الرئيسية التى تواجهها([1]). وتدرك لجنة بازل أن تحقيق الرقابة المصرفية بشكل فعال لن يتم إلا فى وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفى ، ووفقا للجنة بازل فهناك أربعة أشكال هامة من الرقابة يجب أن يتضمنها الهيكل التنظيمى لأى بنك وذلك لضمان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وهى :-

١- الرقابة من خلال مجلس الإدارة أو المجلس الإشرافى .

٢- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومى فى مجالات العمل المختلفة .

٣- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة بالبنك .

٤- وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة ([2]) .

وتتمثل مشكلة الدراسة فى الآتى :-

- الفجوات المختلفة المساحة فى أسايب العمل المصرفى بين وحدات الجهاز المصرفى على مستوى دول العالم التى تختلف من دولة لأخرى ، ومن مصرف لآخر داخل نفس الدولة .
- الفجوات فى نظم الإدارة ، نظم المعلومات – وما يسود فى كل دولة وكل بنك من أنظمة وضوابط إشرافية ورقابية .
- حاجة المصرفيين فى البلدان النامية إلى تدفق المعلومات للتحقق من الامتثال للحد الأدنى لكفاية رأس المال ، وذلك لأن رأس المال الدفترى ليس مؤشراً لسلامة أحوال المصرف ،ويتوقف الأمر مثلا على القيمة السوقية للقروض فى محفظة البنك والتى يصعب عموما تقييمها ، وكثيرا ما يكون بنك ما فى حالة إعسار وفقا لمقاييس القيمة السوقية قبل فترة طويلة من استنزاف رأسماله الحسابى .
- إمكانية تعديل نسب رأس المال إلى المخاطر تمشيا مع المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل .

ويخلص الباحث الى أن المشكلة هنا تتمثل فى أنه على الرغم من استجابة العدد الأكبر من الدول إلى المعايير الدولية للحد الأدنى لرأس المال ، إلا أن أهم ملامح الضعف فى المؤسسات المصرفية بوجه عام مرتبطة بتركيبة مجالس الإدارة ومسئووليا تهم وقضايا الإفصاح والشفافية وحقوق الأقلية لذلك نجد ضرورة تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفى لأن غياب الحوكمة يعنى الفوضى والأنهيار،وبناءاً على ذلك فإنه ينبغى التدقيق للتحقق من أن هذا التطبيق لمفهوم الحوكمة يتم بشكل فعلى

---

1) Aigbe Akhigbe, Anna D. Martin, "Evidence from disclosure and governance within the financial services industry", Journal of Banking and Finance, December 2005, Stockholm, Sweden available , pp. 205.

[2])د/ طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة فى المصارف ، الدار الجامعية – الإسكندرية ، ٢٠٠٥ م، ص٢٨٩

وواقعى، وقيمة هذا الأمر لموضوع هذا البحث ، أنه يوضح أهمية استخدام مفهوم حوكمة الشركات فى ضوء بيئة مصرفية دولية تحكمها مقررات لجنة بازل من أجل بناء نظام مصرفى مستقر يزيد من الثقة فيما يستخدم من بيانات ، وبالتالى ما يستخرج من معلومات ،ومن ثم أثر ذلك على مستوى رأس المال المطلوب استيفاءه .(١)

هدف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى دراسة كيفية تفعيل مفهوم حوكمة الشركات فى القطاع المصرفى كوسيلة للحد من مخاطر الإئتمان وذلك فى ظل تطبيق مقررات لجنة بازل .

وحتى يمكن تحقيق الهدف العام لهذا البحث فهناك بعض الأهداف الفرعية التى يحاول البحث تحقيقها وهى :-

١- التعرف على ماهية مخاطر الإئتمان وتحديد آليات حل مشكلات التعثر فى البنوك.

٢- أهمية التعرف على تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل على مستوى درجة مخاطر الإئتمان للقطاع المصرفى.

٣- تحديد درجة تأثر مستوى درجة مخاطر الإئتمان فى القطاع المصرفى عند تطبيق مبادئ مفهوم الحوكمة، وتحديد أهم الآثار السلبية والإيجابية التى يمكن أستنباطها أو استقراؤها إثر تطبيق مبادئ مفهوم الحوكمة على القطاع المصرفى فى مصر .

٤- إجراء دراسة ميدانية لأختبار مدى صلاحية تفعيل تطبيق مفهوم " حوكمة الشركات " فى القطاع المصرفى للحد من مخاطر الإئتمان فى ظل تطبيق مقررات لجنة بازل ،والتعرف على أوجه التطابق والتشابه بين مبادئ مفهوم الحوكمة ومقررات لجنة بازل ،وهل يختلف هذا التأثر من بنك لآخر أم لا .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع المصرفى ودوره فى الأقتصاد القومى وما يقدمه البحث من منهج علمى حديث يساعد فى الحد من مخاطر الإئتمان فى القطاع المصرفى وذلك من خلال تطبيق

---

[1]) Tor Jacobson, Jesper Lindé, Kasper Roszbach, "Internal Ratings Systems, implied credit risk and the consistency of banks' risk classification policies", Journal of Banking & Finance, March 2006, Stockholm, Sweden, pp. 100-101, pp. 100-101

مفهوم حوكمة الشركات وتوضيح مدى الترابط بمقررات لجنة بازل مما يساعد المسئولين فى هذا القطاع على ترشيد القرارات وتطوير الأداء .

ويرى الباحث بأن آلية حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE تعتبر أهم آليات السوق العالمية والتى حظيت باهتمام عالمى كبير من قبل المنظمات والمجامع العلمية والمهنية الدولية نظراً لدورها فى تجنيب المؤسسات من التعرض لحالات التعثر والفشل والإفلاس المالى والإدارى ،فضلاً عن دورها فى تعظيم قيمة البنك فى السوق وضمان بقائه ونموه واستمراره فى السوق. ولعل الأزمة المآلية العالمية والتى تتمثل فى أنه قد قادت اسهم البنوك هبوط مؤشرات الاسواق المآلية الرئيسية في العالم، مع اعلان خسائرها نتيجة هبوط سوق العقار الامريكي وما تبعه من انكشاف هائل للمقرضين على مخاطر القروض العقارية الرديئة، او Subprime mortgage. فمثلاً يجد الباحث أن البنك الاستثماري مورجان ستانلي الذي حذر من شطب ديون رديئة قد تزيد عن ثلاثة مليارات دولار .وقد سبق ذلك استقالة رئيس بنك ميريل لينش بعدما اعلن البنك عن شطب ديون بقيمة ٨.٤ مليار دولار، ولحق به رئيس سيتي جروب بعد توقعات بخسارة ما بين ٥ و٧ مليار دولار نتيجة ازمة القروض العقارية في امريكا.ويقدر محللون في الاسواق ان الخسائر اكبر من ذلك بكثير، وتقدر مبدئيا بعشرات المليارات. ولا تزال الاثار السلبية لازمة الانكماش الإئتماني غير مكتملة بعد.

ويرى الباحث أنه عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات و الممارسة السليمة للحوكمة على القطاع المصرفى تؤدى عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفى ككل وستؤثر على هذه الأزمة، كما هو الحال فى آداء المنشآت غير المآلية .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على أختبار مجموعة من الفروض تتمثل فى الآتى :-

١- إن استخدام مبادئ حوكمة الشركات فى إتمام المعاملات تساعد على الحد من مخاطر العوامل المؤثرة عند منح الإئتمان.

٢- تتأثر مشاكل الرقابة على عملية منح الإئتمان بعوامل مكونات المعيار الجديد لكفاية رأس المال (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، الفحص الرقابي لكفاية راس المال، انضباط السوق) .

٣- يتأثر تطبيق معيار كفاية رأس المال ومفهوم الحوكمة بمجموعة من المشاكل التي تواجه متخذ قرار الإئتمان عند منح القرض للحد من مخاطر الإئتمان.

٤- يساعد تطبيق معايير لجنة بازل ومبادئ مفهوم الحوكمة للحد من مخاطر الإئتمان على خلق كيانات مآلية قوية قادرة على المنافسة.